

Distr.: General
1 December 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ١٩٣٤ (٢٠١٠).

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري، وظلت منطقة عمليات القوة هادئة بوجه عام. وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة بواسطة مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لكلا الطرفين عن هذه المنطقة. وأجرت القوة أيضاً عمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في المنطقتين محدودتي السلاح. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيوداً تحد من حرية حركة القوة. وواصلت القوة تكييف وضع عملياتها مع الأنشطة التدريبية الجارية لقوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة محدودة السلاح على الجانب ألفا، ومع تزايد النشاط الإنمائي المدني السوري قرب خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. وبنيت مواقع دفاعية جديدة على الجانب برافو في المنطقة محدودة السلاح. واحتفظ كلا الجانبين بمواقع الدفاعية القائمة في المنطقتين محدودتي السلاح. ويواصل موظفو الجمارك الوطنية الإسرائيليون العمل بصفة دورية في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.



٣ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ١ ٣٣١ من الحجاج و ٣٩٦ طالبا وأربعة من حالات العبور لأغراض إنسانية. كما قدمت القوة العلاج الطبي إلى ٦٥ مدنيا.

٤ - وظلت الألغام في منطقة العمليات، ولا سيما في المنطقة الفاصلة، تشكل خطرا يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وقد ازداد هذا الخطر بسبب طول فترة وجود هذه الألغام وتدهور أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة القيام بعمليات إزالة الألغام. ويستمر التنسيق مع الوكالات الأخرى للمساعدة على الارتقاء بمستوى الوعي بخطر الألغام لدى السكان المدنيين، وبخاصة الأطفال، إلى جانب استكشاف سبل لمساعدة من أصيبوا جراء حوادث الألغام. وواصلت القوة، بشكل دقيق وواضح، مشروع تعليم خطّي ألفا وبرافو، اللذين يحدّدان المنطقة الفاصلة. وقد أكمل الجزء الذي يمر على طول خط ألفا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وتخطط القوة للبدء في العمل على الجزء الذي يمر على طول خط برافو.

٥ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان كلاهما بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ظل النمو السكاني وأعمال التشييد المتعددة في المنطقة الفاصلة والمنطقتين محددتي السلاح واتساع رقعة الأراضي المزروعة ومناطق رعي الماشية وزيادة الأنشطة المدنية عموما، عززت قدرة الشؤون المدنية التابعة للقوة، والمكونة من موظف للشؤون المدنية وفريق مراقبي الجولان، من اتصالاتها بالسلطات المحلية وعملها مع المدنيين المحليين بغية شرح ولاية البعثة وأنشطتها.

٧ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كانت القوة تتكون من ١٠٤٢ جنديا من البلدان التالية: النمسا (٣٧٧ جنديا)؛ والفلبين (٣٤٩ جنديا)؛ والهند (١٨٩ جنديا)؛ وكرواتيا (٩٤ جنديا)؛ واليابان (٣١ جنديا)؛ وكندا (جنديان). وتشغل اليابان ما مجموعه ١٥ موظفا يؤلفون عنصرا وطنيا للدعم. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٧٧ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها.

ثالثا - الجوانب المالية

٨ - خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨١/٦٤، مبلغاً قدره ٤٧,٨ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

ومن ثم، فإنه إذا ما قرر مجلس الأمن الموافقة على توصيتي الواردة في الفقرة ١٤ أدناه بشأن تمديد ولاية القوة، فسوف تقتصر تكلفة الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد على الموارد التي توافق عليها الجمعية.

٩ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٥,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما مقداره ٤,٩١٠,٤ ملايين دولار.

١٠ - وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١١ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٣٤ (٢٠١٠)، تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب إلي أن أقدم، في نهاية الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/65/379)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٠/٦٤، المعنون "القدس"، و ٢١/٦٤، المعنون "الجولان السوري"، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامساً - ملاحظات

١٢ - ظل الوضع في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئاً بوجه عام. وواصلت القوة، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن، وعلى الاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بشكل فعّال، بتعاون من الطرفين.

١٣ - ومع ذلك، فإن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل في أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حازمة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بهدف التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨

(١٩٧٣). ومنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. وإني أشجّع الأطراف على استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن بهدف إحلال سلام شامل وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٤ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. لذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها عليه. ويؤمل أن يواصل الجانبان بذل جهود للتخفيف من القيود المفروضة على تنقل القوة وتيسير حركة إمداداتها.

١٥ - وفي الختام، أود أن أشيد باللواء ناتاليو إيكارما الثالث، وبجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. إنهم ما فتئوا يؤدون بكفاءة وتفان المهام الكبيرة التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.